مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٢٠٣- ٢٢٩
DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي

بالتطبيق على احدى الشركات المساهمة في محافظة السليمانية

م.عمار شهاب الاحمد م.م. عثمان امين احمد

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة التنمية البشرية

الملخص

يعد موضوع حوكمة الشركات من المواضيع المهمة نظراً لتزايد الخطر الاخلاقي في ممارسات ادارات الشركات المساهمة ، والناتج عن انفصال الادارة عن الملكية ، والتي لها مصالح متضادة التي ولدت مجموعة من المشاكل بين الطرفين مما اثر سلبياً على ثقة المستثمرين القدامى والجدد في استثمار اموالهم في الشركات المساهمة ، خصوصاً بعد سلسلة الازمات والفضائح التي طالت كبريات الشركات المساهمة والتي ادت بدورها الى انخفاض الاستثمار على مستوى الاقتصاد ككل وزيادة البطالة وانخفاض الدخل القومي الذي له اثار اقتصادية و اجتماعية سيئة ، ومن هنا جاء مصطلح حوكمة الشركات كوليدة تلك المشاكل ليعالجها من خلال تحديد التزامات وحقوق كل من الادارة الاطراف الاخرى ذات العلاقة ، وان تطبيق قواعد حوكمة الشركات بات مهم جداً لتحسين الاداء المؤسسي الذي له اثار اقتصادية واجتماعة ايجابية. ولقد تم اجراء دراسة استطلاعية على احدى الشركات المساهمة من خلال توزيع استمارة استبيان على بعض المساهمين والموظفين فيها بهدف التعرف على مدى تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها فيها ، وعلاقة الشركة مع الاطراف الاخرى من غير المساهمين ولقد توصل الدراسة ان ادارة الشركة تعمل لمصلحتها وعدم الاهتمام بمصالح المساهمين الصغار وبعض الاطراف الخارجية والتي تعد من صلب تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات ، المساهمون ، الاداء المؤسسي .

Abstract

It is the subject of corporate governance topics important due to the increasing moral hazard in the departments of joint stock companies practices resulting from the separation of management from ownership, which have opposite interests, which generated a host of problems between the two parties, which has affected negatively on the old and new investors to invest their money's confidence in joint-stock companies after the Crisis series the scandals, which affected major joint-stock companies, which led in turn to a decline in investment at the level of the overall economy and increasing unemployment, low national income, which has economic implications and social bad, hence the term corporate governance, the result of those

problems are addressed by defining the obligations and rights of both the administration and other parties relevant, and that the application of the rules of corporate governance is very important to improve corporate performance, which has economic implications and his meeting positive. I have been conducting a prospective study on one of the joint-stock companies through the distribution of a questionnaire to some of the shareholders and employees in order to identify the extent of the application of corporate governance rules and principles of it, and the relationship of the company with other parties of non-contributors and has research found that the company management is working to their advantage and lack of attention to the interests of small shareholders and some foreign parties, which are at the heart of the application of the rules of banking governance.

Key words: **corporate governance**, **shareholders**, **institutional performance**.

المقدمة

لقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، إذ برزت هذه الأهمية بعد ألازمة المالية الآسيوية 1997 – 1998 ، والانهيارات والفضائح التي طالت كبريات الشركات ، مثل شركة انرون للطاقة وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة ، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة 2004 ولحوكمة الشركات المملوكة للدولة في سنة 2005 ، من اجل الوقوف على المسببات التي ادت اليها ومحاولة معالجتها من خلال وضع الحلول المناسبة لها لمنع تكرارها وتكرار الازمات معها. وكانت نتيجة تلك البحوث والجهود المبذولة ظهور مايسمى بمصطلح الحوكمة والتي يتطلب تطبيقه الالتزام بمجموعة من القواعد والتي تسمى الان بقواعد الحوكمة ومن أبرزها الإفصاح و الشفافية عن المعلومات المالية وغيرها فضلاً عن اعدادها وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة ، والتي تتطلب تطوير دور كل من وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي وضمان استقلاليتهما مما يمكنهما من ممارسة عملهما بشكل جيد، وتتمثل قواعد الحوكمة في مجموعة العلاقات التي تجمع بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها من جهة ومساهميها وأصحاب المصالح الآخرين من جهة أخري ، إذ تعد الآلية التي يتم من خلالها تحديد إستراتيجية الشركة وأهدافها ومن ثم الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف ، وبناء عليه تلقى قواعد الحوكمة اهتماما متزايدا في دول العالم كافة المتقدمة منها والناشئة على حد سواء وذلك لدورها الحاسم في تجنيب الشركات مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري، فضلا عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للشركة بما يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية ، وتوفر قواعد الحوكمة معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين فضلاً عن كون للحوكمة أهمية خاصة لأنها تؤدي دورا مؤثرا في النشاط

الاقتصادي في العديد من دول العالم ، والتي تساهم في جزء مهم من الناتج المحلي الإجمالي ، وتوفر فرص عمل ....الخ، كذلك يساهم تطبيق قواعد الحوكمة تشجيع المستثمرين على المشاركة في الشركات المصدرة للاسهم و منع حالات الفساد المالي والإداري التي قد تكون مرتبطة بذلك . ولقد تم تقسيم الدراسة لثلاثة مباحث تناول الاول الاطار النظري لحوكمة الشركات ، فيما تضمن المبحث الثاني الجانب العملي الذي تضمن توزيع استمارة استبيان على المساهمين في الشركات المساهمة والتي اعتمدت على مقياس ليكرت الخماسي ، وختاماً بالمبحث الثالث الذي بين اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

منهجية الدراسة

١. **مشكلة الدراسة:** تكمن مشكلة الدراسة في إن اغفال أو ضعف تطبيق الشركات المساهمة لقواعد الحوكمة ومبادئها بشكل غير متكامل والاهتمام بمبدأ واهمال مبدأ آخر، مما يؤدي الى قصور ها في تحسين الاداء المؤسسي و حماية الشركات المساهمة من الانهيارات ، كما يؤدي الى إخفاء الكثير من المعلومات المالية وغير المالية الى ضعف الانضباط الإداري وتغييب الشفافية وصراع أصحاب المصالح ذات العلاقة بالشركة المساهمة ومن ثم قد تتعرض لمشاكل مالية قد تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على وضعها و افلاسها وضياع حقوق المساهمين كما قد تساهم في انهيار المنظومة الإقتصادية والمالية اذا كانت الشركة متشابكة بشكل كبير مع الشركات الاخرى على مستوى الاقتصاد مما يترتب علية تأثير سلبي للمجتمع والاقتصاد الذي تعمل فيه الذي تعمل فيه ومنها يمكن تحديد مشكلة من خلال طرح التساؤلات الاتية :

- كيف تناولت الادبيات الاقتصادية مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها ؟
- هل يعد تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي؟
- ما نوع العلاقة التي تربط تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة وتحسين الاداء المؤسسي ؟

٢. **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم قواعد الحوكمة ، نشأتها وتطورها ، أهميتها ومبرراتها ، وكذلك استعراض أهم آلياتها مع التركيز على دورها في تحسين الاداء المؤسسي.

٣. **أهمية الدراسة :** بيان تزايد الاهتمام بموضوع قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة في السنوات الأخيرة، وكون أسسها ومبادئها والياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى الدولي بصفة عامة ، وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة ، وان الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة ، وكذلك منح حق مساءلة الشركة المساهمة ، وبالتالي حماية حقوق جميع الطراف ذات العلاقة بها ، والحد من مشكلة استغلال السلطة والوظيفة في غير مصلحتهم ، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الاداء المؤسسي في هذه الشركات وتعظيم قيمتها وبالتالي توسعها وتوفير فرص عمل جديدة في الاقتصاد والمجتمع الذي تعمل فيه.

٤. **فرضية الدراسة :** تقوم الدراسة انطلاقاً من الفرضيتين الرئيسيتين الآتيين :

- **الفرضية العدمية الرئيسة الأولى H0 :ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.**
- **الفرضيةالبديلة الرئيسية الأولى H1 :ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثو هو هدف اساسي وليس مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.**
- **الفرضية العدمية الرئيسية الثانية H0 :عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة.**
- **الفرضية البديلة الرئيسية الثانية H1 : وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة.**

٥. **منهج الدراسة :** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى الاطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية والمحلية ، وأخضعت للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف الدراسة.

٦. **هيكل البحث :** ولقد تم تقسيم الدراسة لثلاثة مباحث تناول الاول الاطار النظري لحوكمة الشركات ، فيما تضمن المبحث الثاني الجانب العملي الذي تضمن توزيع استمارة استبيان على المساهمين في الشركات المساهمة والتي اعتمدت على مقياس ليكرت الخماسي ، وختاماً بالمبحث الثالث الذي بين اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٢٠٣- ٢٢٩
DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

المبحث الاول

الاطار النظري للحوكمة

اولاً : مفهوم الحوكمة الشركات

بعد تطور الذي حصل في ملكية الشركات وظهور الشركات المساهمة ظهرت نظرية الوكالة والتي جائت بعد حصول مشاكل بين اعضاء مجالس الادارة للشركات والمساهمين نتيجة تعارض المصالح كل ذلك ادى الى الاهتمام بضرورة ايجاد قوانين ولوائح تعمل على حماية مصالح الاطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والاداري من خلال الفصل بين الملكية والادارة . (القشي والخطيب ، ٢٠٠٦، ١) فضلاً عن التطور الاقتصادي الكبير في معظم دول العالم، وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية ادى إلى توسع وتحقيق الشركات أرباحا عالية وخلق فرص استثمارية جديدة وفرص عمل في الدول التي تعمل فيها، وحتى تحافظ هذه الشركات على تميزها فإنه يتحتم عليها ان تعمل على إيجاد هياكل ادارية سليمة من خلال تبني تطبيق قواعد حوكمة الشركات التي تضمن مستوى معيناً من الشفافية والعدالة والدقة المالية والتي من خلالها تحدد حقوق ومسئوليات مختلف الأطراف كمجلس الادارة وإدارة الشركة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة (الشواورة،٢٠٠٩، ١٢٥) (كريم، ٢٠٠٣، ٣١٢)، والهدف من ذلك خلق علاقة بين الإدارة والمجلس والملاك وجميع الاطراف ذات العلاقة والتي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة ومراقبة الأداء المؤسسي وفق إجراءات المراقبة والتوجيه الأمثل لاستخدام موارد الشركة بكفاءة وفعالية.(حداد ، ٢٠٠٨،٤)

ثانياً: تعريف حوكمة الشركات

وردت تعاريف عديدة لمصطلح حوكمة الشركات ومنها :

١. هو ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه وتنظيم ومراقبة المؤسسات. (الشحادات و عبد الجليل ، ٢٠١٢ ، ٣)

٢. هو تنظيم العلاقات بين مجلس الادارة والمديرين والمساهمين واصحاب المصالح . (جوده، ٢٠٠٨، ١٦)

٣. عرفت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية حوكمة الشركات على انها النظام الذي يتم من خلاله ادارة ومراقبة وتوجيه الشركات.(حبوش، ٢٠٠٧، ٢٦)

٤. انها مجموعة من المبادئ والقواعد تعمل على تحقيق توازن المصالح بين جميع الاطراف المتعاملة مع الشركة من ادارة ومساهمين واية اطراف اخرى ذات علاقة بالشركة. (الشيخ، ٢٠١٢، ١٤)

ثالثاً : اهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية حوكمة المؤسسات في تحقيق الاستقرار والمصداقية للشركات المساهمة محليا وعالمياً ، مما يؤدي إلى تعزيز الربحية وفاعلية أداء قطاع الأعمال، بما يعضد المنافسة في الأجل

١. الطويل، بالإضافة إلى تقوية العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح.

٢. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.

٣. تعظيم القيمة السوقية للأسهم خاصة، وتدعيم تنافسية الشركات فى أسواق المال.

٤. التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعا لأية من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.

٥. توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للمؤسسات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال وخاصة فى ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

٦. تجنب الانزلاق فى مشاكل محاسبية ومالية وتحقيق دعم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد .

رابعاً : مبادئ حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات العمود الفقري الذي نستند عليه للحكم على حسن الاداء المؤسسي من عدمه وكما موضح ادناه :

١. مبدأ مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الاطراف الخارجية و يتحقق هذا المبدأ : من خلال التعاون بين الاطراف ذات العلاقة بالشركة والشركة من حيث الادارة ورقابة الاداء وتوفير المعلومات الملائمة والموثوقة من اجل ضمان المحافظة على مصالحهم في حال انتهاكها. (اسماعيل، ٢٠١٠، ١٩)

٢. مبدأ مدى التقيد بمبادئ الافصاح والشفافية و يتحقق هذا المبدأ : من خلال الافصاح عن بيانات دقيقة وشاملة وفي التوقيت المناسب من خلال قنوات مختلفة لضمان وصولها الى المستفيدين، كما ويجب ان تكون البيانات شفافة أي حقيقية تعبر عن واقع الشركة الفعلي. (علي، ٢٠١٥، ٤٩)

٣. مبدا مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم ويتحقق هذا المبدأ : من خلال تحديد صلاحيات مجلس الادارة في القانون الداخلي وعقد التأسيس للشركة لضمان تحقيق مصلحة جميع الاطراف ذات العلاقة ومن ضمنهم المساهمين والذين تربطهم بادارة الشركة عقد الادارة بالوكالة من ناحية اتخاذ القرارات وتنفيذ المهام الرئيسية للشركة. (صهيون، ٢٠١٥، ٢٦)

٤. مبدأ مدى المحافظة على حقوق المساهمين ويتحقق هذا المبدأ من خلال : ويتضمن هذا المبدا مدى توفر وسائل نقل وتحويل ملكية الاسهم التي تضمن حقوق المساهمين ، وكذلك امكانية التصويت وانتخاب مجلس الادارة في الجمعية العمومية ، وقدرة المساهمين الحصول على المعلومات المالية والتقارير السنوية ، واستطاعتهم ممارسة رقابة الاداء في الشركة والحصول على مقسوم ارباح سنوي ، اذ يعني توفر هذه الحقوق حماية للمساهمين والعكس صحيح. (علي، ٢٠١٥، ٤٩)

٥. مبدأ مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين ويتحقق هذا المبدأ : من خلال العدالة في معاملة المساهمين من ناحية توفير المعلومات والدفاع عن حقوق المساهمين القانونية ، والافصاح عن مصالح اعضاء مجلس الادارة والمدراء

التنفيذيين وتعويض المساهمين في حال اكتشاف ان الاخير انه لايعمل على تحقيق مصالح المساهمين. (صهيون، ٢٠١٥، ٢٦)

خامساً : مقومات حوكمة الشركات

وهي تمثل الدعائم الأساسية التي ينبغي توافرها لتدعيم ونجاح عمليات الحوكمة هي كما يلي:(دباب، ٢٠١٤ ،٢١)

١. توفر القوانين واللوائح الخاصة لضبط الأداء الإداري للشركات
٢. وجود لجان أساسية ومنها لجنة المراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الشركة
٣. تحديد السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للشركة
٤. فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية للمعلومات المفصح عنها .
٥. وجود جهات الرقابية تشرف على أداء الشركة

ويتضح مما سبق أن تطبيق هذه المقومات بفاعلية وكفاءة يضمن نجاح حوكمة المؤسسات الذي يعود بفائدة ملموسة على المؤسسة.

سادساً : مبررات حوكمة الشركات

هناك مجموعة من المبررات لتطبيق حوكمة الشركات

١. **المبررات اقتصادية** : ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن الحوكمة احد عوامل تحسين العملية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين، وان وجود نظام حوكمة فعال في أي شركة وفي أي اقتصاد بشكل عام يساهم في توفير تسريع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي بشكل جيد . وكذلك فان زيادة الثقة يؤدي الى اندفاع المستثمرين في توظيف اموالهم سواء بشكل مباشر اوغير مباشر مما يساهم في زيادة عرض الاموال والذي يؤدي بدوره الى تخفيض تكلفة رأس المال مما ينعكس على تكلفة الانتاج مما يعزز النمو الاقتصادي (الشمري ،٢٠٨٨، ١٢٨)

٢. **المبررات الاجتماعية** : تشجع حوكمة الشركات الاستخدام الكفء للموارد وضمان حق المساءلة ، ويهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام مع بعضها ، إذ يرغب كل بلد أن تزدهر وتنمو الشركات العاملة ضمن حدوده لتوفير فرص العمل و الخدمات ، واشباع الحاجات الأخرى ، ليس لتحسين مستوى المعيشة فحسب بل لتعزيز التماسك الاجتماعي.

٣. **مبررات محاسبية ورقابية** : (التميمي، ٢٠١٢، ٢١)

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده او عودته مره أخرى.
- تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.

- **تفادي وجود أخطاء عمديه أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره و العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن ، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة .**
- **تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.**
- **تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية .**
- **ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين ، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.**

سابعاً : دور الحوكمة في تحسين الاداء المؤسسي

يعتبر الأداء المؤسسي القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة والعاملين في إطار منظمات الأعمال، فالاتجاهات التقليدية في الإدارة تبحث عن الأداء المتميز من خلال توجهات وممارسات تسعى لتطوير الأداء كما ويعد الأداء المؤسسي مفهومًا جوهريًا بالنسبة للشركات، بل ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية لجميع حقول ومجالات المعرفة الإدارية (دروزة ،٢٠٠٨، ٥٣) ، كما ويعبر عبر عن" قدرة الشركة على استخدام مواردها البشرية متمثلة بالادارة ومجلس الادارة والادارية متمثلة بتطبيق قواعد الحوكمة بكفاءة من اجل الحصول على مخرجات متناغمة مع أهداف الاطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة.(فرج الله ،٢٠١٢، ٤٤) . و تشير المعلومات والدراسات إلى أن انهيار كثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلى ضياع حقوق المستثمرين الحاليين وفقدان ثقة المستثمرين المحتملين في هذه الشركات مما يحرم الشركات الاخرى من فرص تمويلية منخفضة الكلفة بالاضافة الى اكتناز الاموال وعدم تنميتها مما يؤدي الى التخلف الاقتصادي ، لذا كان الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو الحل الأمثل والأسلم والأسرع لمعالجة هذه السلبيات التي رافقت انهيار العديد من الوحدات الاقتصادية وتحسين الاداء المؤسسي واستدامة الثقة الموجودة بالشركات وزيادتها من اجل تحفيز المستثمرين الحاليين والمحتملين في المشاركة في التمويل مما يساهم في توسيع الشركات القائمة وتاسييس شركات جديدة ما يساعد في زيادة الانتاج المحلي وزيادة فرص العمل وتقليل الاستيراد وزيادة الصادرات وتشجيع تقديم الخدمات بكافة انواعها أي الاستغلال الامثل للموارد كل هذا لايتحقق الا بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، لكل هذه الأسباب جاء اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين والكتاب والمحللين وغيرهم في معالجة هذه الأمور لما لها من اهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة.(حداد ، ٢٠٠٨،٢)

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٢٠٣- ٢٢٩
DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

المبحث الثاني

الجانب العملي

التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات للشركات المساهمة

لقد تم الاعتماد في الجانب العملي على توزيع استمارة استبيان على المساهمين وبعض الموظفين العاملين في الشركة المساهمة ، وتضمنت الاستبانة ستة من محاور ، وكل محور تضمن مجموعة من الاسئلة التي كان هدفها التعرف على العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها واثرها على الاداء المؤسسي ، ولقد قام الباحثين باعداد (١٢٥) استبانة والتي اعتمدت على مقياس ليكرت الخماسي ، وتم الاعتماد على برنامج (SPSS) في اجراء التحليل الاحصائي ، ولقد تم استعادة (٨٣) استبانة من اصل (١٢٥) وبعد فحصها تبين ان (٧٠) استبانة قابلة للتحليل من اصل (٨٣) أي ما نسبته (٨٤ ٪) ، وباستخدام بعض ادوات التحليل الاحصائي والمتمثلة بمقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي Mean، والانحراف المعياري Std.Deviation) ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) وتحليل التباين Anova ولقد تم التوصل الى النتائج التالية:الاتية :

اولاً : تحليل طبيعة العمل للمبحوثين عينة الدراسة : لقد تم توزيع استمارة الاستبيان على مجموعة من الموظفين والمساهمين في الشركة المساهمة والتي توزعت كما مبين في الجدول (١) الوارد ادناه :

ثانياً : المتغيرات المستقلة والتي تمثل قواعد الحوكمة ومبادئها التي تم اقرارها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية والمتمثلة بـ (مدى تطبيق قواعد الحوكمة ، مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الاطراف الخارجية ، مدى التقيد بمبادئ الافصاح والشفافية ، مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم ، مدى المحافظة على حقوق المساهمين ، مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين).

ثالثاً : المتغير التابع والمتمثل بالاداء المؤسسي والذي يتضمن مجموعة من العلاقات بين الشركة وجميع الاطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالشركات المساهمة .

اولاً : تحليل نتائج المبحوثين :

تم تصنيف المبحوثين الذين تم توزيع استمارات الاستبيان عليهم كما مبين في الجدول (١)

جدول (١)

عينة الدراسة

ت	طبيعة العمل	العدد	النسبة
١	اعضاء مجالس ادارة	٥	٧ ٪
٢	مدير حسابات	١	١.٤٪
٣	مدققين داخليين	٨	١١.٤٪
٤	مدير ادارة مالية	٤	٦٪
٥	المساهمون	٥٢	٧٤.٢٪
	المجموع	٧٠	١٠٠٪

يبين الجدول (١) ان عدد المساهمين يستحوذون على النسبة العليا من العدد الكلي من المبحوثين والبالغة (٧٤.٢٪) ويليهم وبفاق كبير المدققين الداخليين ومن ثم اعضاء مجلس الادارة في الشركة ،ثم العاملين في مجال الادارة المالية واخيراً الحسابات.

ثانياً : نتائج تحليل المتغيرات المستقلة

تم تحليل المتغيرات المستقلة (مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها) بعد احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لها كما موضح ادناه :

جدول (٢)

مدى تطبيق قواعد الحوكمة

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	تساهم قواعد الحوكمة في تطوير و تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة.	١.٦٤	٠.٦١	X
٢	هناك التزام كبير بالتشريعات والقوانين والأنظمة بقواعد حوكمة الشركات.	٢	٠.٦٩	X
٣	وضوح التشريعات والقوانين والأنظمة وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بعدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء.	١.٩٥	٠.٦٩	X
٤	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والأنظمة بواجباتها بطريقة موضوعية وبمهنية عالية.	١.٨٥	٠.٦٦	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	١.٨٦	٠.٦٦	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٢.٤) مرتفع ، X : ≥ من (٢.٤) منخفض

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٢٠٣- ٢٢٩
DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

تبين النتيجة (√) الى قوة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة والنتيجة (X) الى ضعف الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة ، الامر الذي يشير الى ان التشريعات والقوانين المعمول بها على المستوى الدقيق لاتعكس تطبيق قواعد الحوكمة الابنسبة (٤/٠) كما مبين في الجدول (٢) وبشكل عام هي ضعيفة اذا ان متوسط المتغيرات الفرعية قد بلغ لهـا (١.٨٦) وبمتوسط انحراف معياري (٠.٦٦) مقارنة مع المعيار المقبول العام البالغ (٢.٤) والذي يؤشر ضعف تطبيق قواعد الحوكمة ، مما يدعو الى تكثيف الجهود من اجل زيادة الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة والعمل على تطويرها ورفع مستوياتها وضمان مواكبتها لمتطلبات الادارة الحديثة ، مما يساهم في زيادة ثقة جميع الاطراف ذات العلاقة بالشركات المساهمة في المستقبل لضمان استمراريتها في العمل والحصول على سعر جيد لاسهمها مما يعظم ثروة المساهمين فيها ، وكذلك الحصول على التمويل المناسب لتمويل توسعاتها سواء كان هذا التمويل طرح اسهم جديدة او الحصول على قروض جديدة ، وكل هذا غير ممكن اذا كان الاداء المؤسسي لا يرتقي الى تطبيق قواعد الحوكمة التي تعطي حافز وثقة كبيرة للاطراف ذات العلاقة بالشركات المساهمة.

جدول (٣)

مبدأ مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الاطراف الخارجية

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	ادارة الشركة متعاونة بشكل فعال مع اصحاب المصالح الخارجية.	٢	٠.٤٧	X
٢	تهتم ادارة الشركة بالاخذ بمقترحاتهم التي تصب في تحسين اداء الشركة.	١.٩٠	٠.٧٠	X
٣	تهتم ادارة الشركة بتوفير المعلومات المناسبة لاصحاب المصالح بشكل فصلي ووقت مناسب.	١.٩١	٠.٥٣	X
٤	يمكن لاصحاب المصالح الاتصال بالمساهمين واعضاء مجلس الادارة بحرية.	٢.٤٧	١.٠٨	X
٥	توفر الشركة حماية لاصحاب المصالح من الاعسار والافلاس.	٢.٢٨	٠.٩٦	X
٦	عند طرح سندات القرض المضمونة يتم توثيق الضمانات بشكل نظامي وقانوني.	٢.٥٧	٠.٩٥	X
٧	يحق لمالكي سندات القرض المضمونة تعيين أمين إصدار وعلى نفقة الشركة.	٢.٧٠	٠.٨٤	X
٨	يحتم على الشركة دعوة أمين الإصدار لحضور اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة.	٢.٧٤	٠.٩٧	X
٩	يحق للدائنين الاعتراض على تخفيض رأسمال أو تحويل أو اندماج أو تصفية الشركة.	٢.٤٥	١.٠٥	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	٢.٣٣	٠.٨٣	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ **: ≤ من (٢.٤) مرتفع ، × : ≥ من (٢.٤) منخفض**

تؤشر النتيجة (√) الى قوة الالتزام في مدى الحفاظ على مصالح الشركة مع الاطراف الخارجية والنتيجة (X) الى ضعف الالتزام في في مدى الحفاظ على مصالح الشركة مع الاطراف الخارجية ، ويبين الجدول (٣) محاولة الشركة المحافظة على مصالحها مع الاطراف الخارجية فان (٩/٠) من اسئلة تؤكد ان الشركات تسعى للمحافظة على مصلحتها مع الاطراف الخارجية من غير المساهمين لضمان استمراريتها في العمل و بشكل عام يعكس هذا المحور انخفاض متوسط المتغيرات الفرعية والبالغ (٢.٣٣) وبمتوسط انحراف معياري (0.83) مقارنة مع المعيار المقبول العام البالغ (٢.٤) والذي يؤشر الى قوة سعي الشركة في الحفاظ على مصالحتها مع الاطراف الخارجية من غير المساهمين ومع ذلك يجب على الشركات العمل على تطوير ادائها المؤسسي والذي ينعكس ايجابياً على الحفاظ على مصالح الاطراف الاخرى وضمان استمرارية التعامل معها.

جدول (٤)

مبدأ مدى التقيد بمبادئ الافصاح والشفافية

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	يتم نشرالميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات وخلاصة وافية عنها قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت مناسب.	٢.٥١	١.٠٥	X
٢	التزام اعضاء مجلس الادارة بتقديم اقرار خطي بما يمتلكون هم وعائلاتهم من حصص من اسهم الشركة والشركات الاخرى.	٢.١٠	٠.٨٧	X
٣	يمنع اقراض رئيس مجلس الادارة واعضائه واقاربهم.	٢.٢٢	٠.٩١	X
٤	يخول مجلس الادارة بصلاحية تشريع القوانين بما لايتنافى مع المصلحة العامة للشركة.	٢.٣١	٠.٩٥	X
٥	لا يجوز أن يكون رئيس أو عضو مجلس الإدارة عضواً في مجلس إدارة اكثر من خمس شركات مساهمة عامة بصفته الشخصية أو الاعتبارية.	٢.٠٧	٠.٨٥	X
٦	لا يجوز أن يكون رئيس أو عضو مجلس الإدارة عضواً أو مديراً في شركة أخرى منافسة للشركة الحالية.	٢.٢٨	١.٠٩	X
٧	الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبة والتدقيق الدولية.	٢.٢٢	٠.٩٠	X
٨	يتم تدقيق الحسابات السنوية من قبل مدقق خارجي مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للجمعية العمومية.	٢.٣٨	١.١٣	X
٩	توفير قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة مناسبة.	٢.٥٠	١.٠٨	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	٢.٢٨	٠.٩٨	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٢.٤) مرتفع ، × : ≥ من (٢.٤) منخفض

تؤشر النتيجة (√) الى قوة الالتزام في مدى الحفاظ على مصالح الشركة مع الاطراف الخارجية والنتيجة (X) الى ضعف الالتزام في في مدى التقيد بمبادئ الافصاح والشفافية ، وكما مبين في الجدول (٤) ان التزام الشركة متوسط من ناحية

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٢٠٣- ٢٢٩
DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

الافصاح والشفافية بواقع (٩/٠) من الاسئلة وان الشركة لديها افصاح تطبيقا لمتطلبات الاجازة الممنوحة من حيث نشر الميزانية العمومية وصلاحيات تشريع القوانين وتدقيق الحسابات وتوفير البيانات ولكن لايوجد لديها شفافية من ناحية نوعية البيانات المفصح عنها واذا ما قارنا المتوسط الحسابي للمتغيرات مع متوسط المتغيرات الفرعية البالغ (٢.٢٨) وبمتوسط انحراف معياري (0.98) بانها قريبة من معيار القبول العام البالغ (٢.٤) مما يدل ان الشركة لديها افصاح ولكن غير شفاف لذلك على الشركة بذل جهود اكبر من اجل تحسين مستوى الافصاح والشفافية الى مستوى جيد ومقبول لنيل ثقة المساهمين وكافة الاطراف ذات العلاقة بالشركة التي تهتم في الحصول على معلومات دقيقة من الميزانية المنشورة من قبل الشركة.

جدول (٥)

مبدا مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	يعمل أعضاء مجلس الإدارة مافي وسعهم لتنفيذ والمحافظة على مصلحة الشركة وحقوق المساهمين.	٢.١٨	١.١٣	√
٢	لمجلس الإدارة الصلاحيات لإدارة الشركة وشؤون الموظفين وتعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين.	٢.٤٢	١.٠٧	√
٣	لا يجوز أن يترشح لعضوية مجلس الإدارة من يكون قد حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو فاقدا للأهلية المدنية.	٢.٤٠	١.١٩	X
٤	جميع المساهمين الصغار والكبار متساوون امام أعضاء مجلس الإدارة.	٢.١١	١.١٨	X
٥	التزام مجلس الادارة بتطبيق كافة القوانين والعمل لمصلحة جميع الاطراف ذات العلاقة.	٢	٠.٨١	X
٦	ينفذ اعضاء مجلس الادارة واجباتهم على اكمل وجه وقدرتهم على تقييم اداء الشركة بشكل علمي.	٢.٠٢	١.٠٦	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	٢.١٨	١.٠٧	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٢.٤) مرتفع ، × : ≥ من (٢.٤) منخفض

تؤشر النتيجة (√) الى مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم والنتيجة (X) الى وجود تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم ولكن ليس بالمستوى المطلوب تجاه المساهمين والاطراف ذات العلاقة، وكما يبين الجدول (٥) ان التزام الشركة جيد ولكن ليس بمستوى الطموح الذي يلبي اهداف المساهمين من ناحية مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم بواقع (٦/2) ان ان هناك سؤالين مقبولين من الاسئلة اذا ما قارناها مع متوسط المتغيرات الفرعية البالغ (٢.١٨) وبمتوسط انحراف معياري (1.07) وانها قريبة من معيار القبول العام البالغ (٢.٤) ولكنها غير مقبولة مما

يعني انه على الشركة بذل جهود اكبر من اجل تحسين اداء الادارة ومجلس الادارة مما ينعكس ايجابياً على الاداء المؤسسي للشركة الى مستوى جيد ومقبول لنيل ثقة المساهمين وكافة الاطراف ذات العلاقة بالشركة.

جدول (٦)

مبدأ مدى المحافظة على حقوق المساهمين

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	يتم تسييل (نقل) ملكية الأسهم بين المساهمين بأسلوب آمن وسهل.	٢.١١	٠.٨٢	X
٢	المساهمون يستطيعون الحصول على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة بشكل فصلي.	٢.١٢	٠.٨٨	X
٣	المساهمون يستطيعون حضور اجتماعات الجمعية العامة بشكل شخصي أو بالإنابة ونسبة من يستطيعون إجراء التدقيق على أعمال الشركة من المساهمين.	٢.٠٥	٠.٩٤	X
٤	يستطيع المساهمين تعيين وعزل وتحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والشكوى عليهم.	٢.١١	١	X
٥	يستطيع المساهمين تحديد نسبة توزيع الأرباح.	٢.١١	١.٠٧	X
٦	لايستطيع المدير ومجلس الادارة إجراء أية تعديلات في عقد التأسيس والنظام الداخلي إلا بعد بموافقة غالبية المساهمين.	٢.١٤	١.٠٥	X
٧	يتم اتخاذ قرارات الزيادة في رأس المال اوتخفيضه أو الاندماج من قبل غالبية اعضاء الجمعية العمومية للشركة.	٢.١٨	٠.٩٨	√
٨	يتم اعلام كافة المساهمين عن مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية ومكانها وزمانها بوقت مناسب قبل الاجتماع.	٢.١٧	١.٠٤	√
٩	يحق لكل عضو في الجمعية العمومية توجيه سؤال الى المدير واي عضو من اعضاء مجلس الادارة في الشركة.	٢	٠.٩٤	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	٢.١٦	٠.٩٧	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٢.٤) مرتفع ، × : ≥ من (٢.٤) منخفض

تؤشر النتيجة (√) الى **مدى المحافظة على حقوق المساهمين** والنتيجة (X) الى ضعف **مدى المحافظة على حقوق المساهمين** ، وكما يبين الجدول (٦) ان التزام الشركة في المحافظة على حقوق المساهمين بواقع (٩/٢) من الاسئلة وان ادارة الشركة متحكمة بكل شيئ دون الرجوع الى المساهمين في كافة القرارات مثل الاعلان عن الارباح المتحققة ليس لدى المساهمين أي معلومات حقيقية عنها وكذلك توزيع مقسوم ارباح قليل جداً قياساً بحجم المبلغ المستثمر فيها مما اثر سلبياً على قيمة اسهم الشركة السوقية مما جعلها غير مرغوبة في البيع والان المساهمين يحاولون التخلص من الاسهم التي لديهم ولايوجد طلب عليها بالاظافة الى عدم اداراج اسهم الشركة في سوق العراق للاوراق المالية يؤثر سلباً على تسييل اسهمها بالاضافة الى

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٢٠٣- ٢٢٩
DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

عدم تفعيل العمل في سوق اربيل للاوراق المالية، فضلاً عن ان المساهمين ليس لديهم أي صلاحيات في تعيين وعزل رئيس واعضاء مجلس الادارة ولا اجراء تدقيق في اعمال الشركة ..الخ، واذا ما قارنا الوسط الحسابي لجميع الاسئلة قريب من متوسط جميع المتغيرات الفرعية ولكن اذا ماقارنا متوسط المتغيرات الفرعية البالغ (٢.١٦) وبمتوسط انحراف معياري (0.97) مع متوسط القبول العام البالغ (٢.٤) مما يدل على ان مدى اهتمام الشركة بالمحافظة على حقوق المساهمين ضعيف مما يتطلب سعي الشركة زيادة الاهتمام بحقوق المساهمين اذ ان زيادة الاهتمام يؤدي الى زيادة الثقة بالشركة مما يساعد الشركة في المستقبل على اصدار وبيع اسهم جديدة من اجل تمويل التوسعات المستقبلية والعكس صحيح اذا لم تهتم الشركات بالمحافظة على حقوق المساهمين.

جدول (٧)

مبدأ مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	يتساوى جميع المساهمين في حقوق التصويت بشكل عادل مع احتفاظ الشركة بسجل يتضمن كافة اسماء المساهمين.	١.٨٥	٠.٨٠	X
٢	يتمتع المساهمين الصغار بحصانة من سيطرة المساهمين الكبار ومساواة مع مالكي الاسهم الطبيعيين والمعنويين.	1.88	٠.٨٦	X
٣	يمنع المتاجرة باسهم الشركة كل من الموظفين وأعضاء مجلس إلادارة ممن لديهم اطلاع على المعلومات الداخلية للشركة.	1.85	٠.٧٤	X
٤	الزام المدراء واعضاء مجلس الادارة بالافصاح عن تعاملاتهم باسهم الشركة.	١.٩١	٠.٧٥	X
٥	استقلال الذمة المالية للشركة والمساهم لايتحمل أي خسارة الا في حدود مساهمته.	٢.١٤	٠.٩٦	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	١.٩٢	٠.٨٨	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ **: ≤ من (٢.٤) مرتفع ، × : ≥ من (٢.٤) منخفض**

تؤشر النتيجة (√) الى مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين والنتيجة (X) الى ضعف مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين ، وكما يبين الجدول (٧) ان التزام الشركة في مدى توفير المعاملة للمساهمين بواقع (٥/٠) من الاسئلة وان ادارة الشركة لا توفر حماية للمساهمين الصغار ضد سيطرة المساهمين الكبار اذ كان الوسط الحسابي لجميع الاسئلة اقل من متوسط المتغيرات الفرعية البالغ (١.٩٢) وبمتوسط انحراف معياري (0.88) ولكن اذا ماقارناه مع متوسط القبول العام البالغ (٢.٤) نلاحظ ضعف اهتمام الشركة في توفير المعاملة العادلة للمساهمين وهذه تعتبر نقطة سلبية تؤثر على توسع الشركة في المستقبل.

ثالثاً : نتائج اختبار فرضيات الدراسة

من اجل اختبار الفرضية الاولى للبحث (H0) التي تنص على انه " **ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي**" تم استخدام معامل الارتباط ثيرسون Pearson Correlation، اما الفرضية الثانية (H0) التي تنص على انه" **عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة**" فسوف يتم اختبارها باستخدام نموذج تحليل التباين Anova وضمن مستوى دلالة معنوية مقداره (٥ ٪) وقد كانت النتائج كما يلي :

١. نتائج اختبار الفرضية العدمية الاولى (H0) / تحليل معاملات الارتباط

كانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة (تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها) والمتغير التابع (الاداء المؤسسي) كما مبين في الجداول ادناه :

جدول (٨)

مدى تطبيق قواعد الحوكمة

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	تساهم قواعد الحوكمة في تطوير و تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة.	(٠.١٤)	X
٢	يؤدي الالتزام الكبير بالتشريعات والقوانين والأنظمة الى قواعد حوكمة الشركات.	(٠.١٣)	X
٣	وضوح التشريعات والقوانين والأنظمة وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بعدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء.	(٠.٠٥)	X
٤	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والأنظمة بواجباتها بطريقة موضوعية ومهنية عالية.	(٠.٠٣)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.٠٨)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

- ✓ : ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف
- ✓ : ≥ من (٠.٠٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٠٥) ذات دلالة غير معنوية

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (٨) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات **قواعد الحوكمة** البالغ (٠.٠٨) اصغر من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة عكسية وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٣٦) وهي اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية البالغة (٠.٠٥) الامر الذي يؤدي **قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة**

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٢٠٣- ٢٢٩
DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي) ، أي ان الشركات المساهمة في الاقليم بشكل عام ليست مهتمة بتطبيق قواعد الحوكمة وان وجدت فهي حبر على ورق ولاسباب عديدة اخرى منها عدم ادراكها ان تطبيق قواعد الحوكمة يزيد الثقة بها والتي تسهل على الشركات الحصول على مصادر تمويل سواء كانت قروض ام بيع اسهم جديدة ...الخ والامر الذي ساهم في ذلك هو عدم او ضعف وجود سوق للاوراق المالية الذي يسهل على الشركات التي تطبق قواعد حوكمة الشركات في الحصول على قروض بسعر فائدة منخفض او بيع اسهمها بسعر مرتفع ، وان غياب سوق للاوراق المالية لايمكن الشركات من احتساب القيمة العادلة لاسهمها وهذا يؤثر سلبياً على ثروة المساهمين.

جدول (٩)

مبدأ مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الاطراف الخارجية

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	ادارة الشركة متعاونة بشكل فعال مع اصحاب المصالح الخارجية.	(٠.٠٣)	X
٢	تهتم ادارة الشركة بالاخذ بمقترحاتهم التي تصب في تحسين اداء الشركة.	(٠.٠٦)	X
٣	تهتم ادارة الشركة بتوفير المعلومات المناسبة لاصحاب المصالح بشكل فصلي ووقت مناسب.	(٠.٣٢)	X
٤	يمكن لاصحاب المصالح الاتصال بالمساهمين واعضاء مجلس الادارة بحرية.	(٠.٠٩)	X
٥	توفر الشركة حماية لاصحاب المصالح من الاعسار والافلاس.	(٠.١٥)	X
٦	عند طرح سندات القرض المضمونة يتم توثيق الضمانات بشكل نظامي وقانوني.	(٠.٦٣)	X
٧	يحق لمالكي سندات القرض المضمونة تعيين أمين إصدار وعلى نفقة الشركة.	(٠.١٧)	X
٨	يحتم على الشركة دعوة أمين الإصدار لحضور اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة.	(٠.٠٨)	X
٩	يحق للدائنين الاعتراض على تخفيض رأسمال أو تحويل أو اندماج أو تصفية الشركة.	(٠.١١)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.١٨)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

- ✓ **: ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف**
- ✓ **: ≥ من (٠.٠٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٠٥) ذات دلالة غير معنوية**

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (٩) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات **الحفاظ على مصلحة الشركة مع الاطراف الخارجية** البالغ (٠.١٨) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٤٠) وهي اكبر من مستوى الدلالة

الاحصائية البالغة (٠.٠٥) الامر الذي يؤدي قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي) ، أي ان الشركة ممكن ان تكون تماطل في دفع مستحقات الاطراف الخارجية مما يؤثر سلباً علىيها في المستقبل في الحصول على تسهيلات من الاطراف الخارجية وذلك لان نظرة الشركت القريبة لتحقيق مصالح آنية دون الاكتراث بالمستقبل.

جدول (١٠)

مبدأ مدى التقيد بمبادئ الافصاح والشفافية

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	يتم نشرالميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات وخلاصة وافية عنها قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت مناسب.	(٠.٠٢)	X
٢	التزام اعضاء مجلس الادارة بتقديم اقرار خطي بما يمتلكون هم وعائلاتهم من حصص من اسهم الشركة والشركات الاخرى.	(٠.١٠)	X
٣	يمنع اقراض رئيس مجلس الادارة واعضائه واقاربهم.	(٠.٠٨)	X
٤	يخول مجلس الادارة بصلاحية تشريع القوانين بما لايتنافى مع المصلحة العامة للشركة.	(٠.٠٩)	X
٥	لا يجوز أن يكون رئيس أو عضو مجلس الإدارة عضواً في مجلس إدارة اكثر من خمس شركات مساهمة عامة بصفته الشخصية أو الاعتبارية.	(٠.٠٣)	X
٦	لا يجوز أن يكون رئيس أو عضو مجلس الإدارة عضواً أو مديراً في شركة أخرى منافسة للشركة الحالية.	(٠.١٤)	X
٧	الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبة والتدقيق الدولية.	(٠.٠١)	X
٨	يتم تدقيق الحسابات السنوية من قبل مدقق خارجي مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للجمعية العمومية.	(٠.١٨)	X
٩	توفير قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة مناسبة.	(٠.٠٨)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.٠٨)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

- ✓ **: ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف**
- ✓ **: ≥ من (٠.٠٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٠٥) ذات دلالة غير معنوية**

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (١٠) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات **التقيد بمبادئ الافصاح والشفافية** الفرعية البالغ (٠.٠٨) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٥١) وهي اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية البالغة

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٢٠٣- ٢٢٩
DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

(٠.٠٥) الامر الذي يؤدي قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي) ، اذ الشركة تطبق الحد الادنى من الافصاح الذي يعد احد المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات وهذا ما يؤشر جهل المساهمين حول كيفية سير نشاط الشركات الحقيقي وماهي نسبة الارباح الحقيقة وكم هو مقسوم الارباح الحقيقي وهل الميزانية المنشورة تعبر عن النشاط الحقيقي ام لا كل هذه الاسباب ادت الى عدم وجود ثقة بالبيانات المنشورة وهذا يدل على وجود افصاح ولكن هذا الافصاح ضبابي غير شفاف وهذا انعكس على ان الاجابات في استمارة الاستبيان كانت غير مشجعة لذلك كانت نتيجة الارتباط ضعيفة جداً.

جدول (١١)

مبدأ مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	يعمل أعضاء مجلس الإدارة مافي وسعهم لتنفيذ والمحافظة على مصلحة الشركة وحقوق المساهمين.	(٠.٠٩)	√
٢	لمجلس الإدارة الصلاحيات لإدارة الشركة وشؤون الموظفين وتعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين.	(٠.٠٤)	X
٣	لا يجوز أن يترشح لعضوية مجلس الإدارة من يكون قد حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو فاقدا للأهلية المدنية.	(٠.٠٣)	X
٤	جميع المساهمين الصغار والكبار متساوون امام أعضاء مجلس الإدارة.	(٠.٠٨)	√
٥	التزام مجلس الادارة بتطبيق كافة القوانين والعمل لمصلحة جميع الاطراف ذات العلاقة.	(٠.١٩)	√
٦	ينفذ اعضاء مجلس الادارة واجباتهم على اكمل وجه وقدرتهم على تقييم اداء الشركة بشكل علمي.	(٠.٠٦)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.٠٨)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

- ✓ **: ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف**
- ✓ **: ≥ من (٠.٠٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٠٥) ذات دلالة غير معنوية**

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (١١) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم البالغ (٠.٠٨) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٥٩) وهي اكبر من مستوى الدلالة

الاحصائية البالغة (٠.٠٥) الامر الذي يؤدي قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي) ، اذ ان ادارة الشركة تعمل لتحقيق مصالحها الشخصية مستفيدة من السلطات الممنوحة لها على حساب مصالح المساهمين اذ يوجد تبذير في المصروفات في الادارة العليا مما يتسبب في رفع التكاليف وتقليل الارباح التي تؤثر في النهاية على مقسوم الارباح للسهم الواحد أي عدم العمل على تعظيم ثروة المساهمين الصغار كمطلب عادل لهم والتي تساهم في تحقيقة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها.

جدول (١٢)

مبدأ مدى المحافظة على حقوق المساهمين

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	(يتم تسييل (نقل) ملكية الأسهم بين المساهمين بأسلوب آمن وسهل.	(٠.١٤)	X
٢	المساهمون يستطيعون الحصول على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة بشكل فصلي.	(٠.٠٢)	X
٣	المساهمون يستطيعون حضور اجتماعات الجمعية العامة بشكل شخصي أو بالإنابة ونسبة من يستطيعون إجراء التدقيق على أعمال الشركة من المساهمين.	(٠.٢٠)	X
٤	يستطيع المساهمين تعيين وعزل وتحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والشكوى عليهم.	(٠.١٤)	X
٥	يستطيع المساهمين تحديد نسبة توزيع الأرباح.	(٠.١٩)	X
٦	لايستطيع المدير ومجلس الادارة إجراء أية تعديلات في عقد التأسيس والنظام الداخلي إلا بعد بموافقة غالبية المساهمين.	(٠.١٥)	X
٧	يتم اتخاذ قرارات الزيادة في رأس المال اوتخفيضه أو الاندماج من قبل غالبية اعضاء الجمعية العمومية للشركة.	(٠.٤٤)	X
٨	يتم اعلام كافة المساهمين عن مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية ومكانها وزمانها بوقت مناسب قبل الاجتماع.	(٠.٠٩)	X
٩	يحق لكل عضو في الجمعية العمومية توجيه سؤال الى المدير واي عضو من اعضاء مجلس الادارة في الشركة.	(٠.٢٢)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.١٧)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

- ✓ **: ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف**
- ✓ **: ≥ من (٠.٠٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٠٥) ذات دلالة غير معنوية**

DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (١٢) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات **المحافظة على حقوق المساهمين** البالغ (٠.١٧) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٤٩) وهي اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية البالغة (٠.٠٥) الامر الذي يؤدي **قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي)** ، أي ان الشركة تعمل بدون الرجوع الى المساهمين الصغار في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم ، أي تقوم الادارة بتعيين من تريد بالمرتب الذي تريد وعزل من تريد ممن يعارض تصرفاتها مما يؤدي الى هدر حقوق المساهمين وبالاخص المساهمين الصغار ، كما وان المساهمين ليس لديهم أي فكرة عن حجم الارباح المتحققة بالاضافة الى مقسوم الارباح الموزع جداً قليل مما اصاب المساهمين بخيبة امل كبيرة هذا من جهه ومن جهه اخرى المساهمين اصطدموا بعدم قدرتهم على بيع اسهمهم لعدم ادراج الشركات في سوق الاوراق المالية بسبب عدم تفعيل العمل في سوق اربيل للاوراق المالية مما جعل عملية تسييل الاسهم صعبة جداً وان وجدت بصورة غير رسمية ويتم بيع السهم باقل من نصف السعر الاسمي مما يساهم في تدهور الوضع المالي للمساهمين.

جدول (١٣)

مبدأ مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	يتساوى جميع المساهمين في حقوق التصويت بشكل عادل مع احتفاظ الشركة بسجل يتضمن كافة اسماء المساهمين .	(٠.١٦)	X
٢	يتمتع المساهمين الصغار بحصانة من سيطرة المساهمين الكبار ومساواة مع مالكي الاسهم الطبيعيين والمعنويين .	(٠.١٣)	X
٣	يمنع المتاجرة باسهم الشركة كل من الموظفين وأعضاء مجلس إلادارة ممن لديهم اطلاع على المعلومات الداخلية للشركة.	(٠.١٤)	X
٤	الزام المدراء واعضاء مجلس الادارة بالافصاح عن تعاملاتهم باسهم الشركة.	(٠.١٠)	X
٥	استقلال الذمة المالية للشركة والمساهم لايتحمل أي خسارة الا في حدود مساهمته.	(٠.٠٦)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.١١)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

- ✓ **: ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف**
- ✓ **: ≥ من (٠.٠٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٠٥) ذات دلالة غير معنوية**

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (١٣) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات **توفير المعاملة العادلة للمساهمين** البالغ (٠.١١) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٣٣) وهي اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية البالغة (٠.٠٥) الامر الذي يؤدي **قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي)** ، مما يعني انه لايوجد مساواة بين المساهمين الكبار والصغار وعدم وجود معاملة عادلة من حيث الحقوق التي يحصلون عليها وهذا يؤثر سلبياً على الشركات في المستقبل اذا ارادت الشركات طرح اسهم جديدة فلا احد يشتريها لانه لايوجد هناك حماية للمساهمين القدامى مما لايحفز المستثمرين الجدد في المساهة في هذه الشركات.

DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

٢. نتائج اختبار الفرضية الثانية (H0) / تحليل التباين (ANOVA)

كانت النتائج المحسوبة لاختبار (F) للمتغيرات كلها (١.١٧) اصغر مقارنة مع (F) الجدولية البالغة (٢.٨٦) الامر الذي يعني قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على " **عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة**" ورفض الفرضية البديلة (H1) التي تنص على " **وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة** ".

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١. وجدت قواعد حوكمة الشركات ومبادئها كضرورة ملحة لمعالجة المشاكل التي تحصل بين ادارة الشركة والاطراف ذات العلاقة ، الا ان تطبيق قواعد حوكمة الشركات في العراق بشكل عام والاقليم بشكل خاص لم يحضى باهتمام كبير من قبل الشركات المساهمة لاسباب عديدة من اهمها ضعف اداء سوق العراق للاوراق المالية وعدم فاعلية سوق اربيل للاوراق المالية ، مما ادى الى عدم اكتراث الشركات بالعمل لمصلحة مساهميها.

٢. المساهمين الصغار محبطين من اداء ادارة الشركة وليس بمقدورهم تغيير أي شيء وهذا يدل على ضعف تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها التي اشارت اليها منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية ، والذي بدورة يؤشر ضعف الحماية والمعاملة العادلة للمساهين.

٣. تقوم الشركة تقوم بنشر الميزانية العمومية تطبيقاً لمبدا الافصاح ولكن البيانات الموجودة في الميزانية غير شفافة والمساهمين غير راضين عنها بالاخص صافي الربح المخصص للتوزيع عليهم.

٤. تبين ان تطبيق قواعد حوكمة الشركات المساهمة هي مجرد روتين لايتم الالتزام به الاوفي حدود متطلبات الاجازة الممنوحة .

٥. جاء الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتطبيق قواعد الحوكمة والمحاور الاخرى ضعيف بشكل عام واقل من معيار القبول العام البالغ (٢.٤).

٦. تبين ان ان علاقة الارتباط كانت ضعيفة جداً بين تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها وبين فرضيات الدراسة مما ادى الى قبول الفرضية العدمية الاولى ($H0$) والتي تنص على (**ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي**). وهذا يدل على ان قواعد الحوكمة موجودة في اللوائح والقوانين الا انها غير مفعلة ومطبقة بشكل جيد، كما وتم رفض الفرضية العدمية الثانية ($H0$) التي تنص على (**عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة**).

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.١ أذار ٢٠١٧: ص ص ٢٠٣- ٢٢٩
DOI: 10.21928/juhd.20170315.09, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

ثانياً : التوصيات

١. نوصي الشركة المساهمة بالعمل الجاد على تطوير تطبيق قواعد حوكمة ومبادئها اذا ما ارادت الحصول على ثقة المساهمين الحاليين والمستقبليين وكذلك الاطراف الاخرى المصارف الموردين المقرضين ...الخ وهذا يساهم في انتشار وتوسع اعمال الشركة في المستقبل ، خصوصاً بعد ما لاحظنا نتائج الدراسة جميعها ضعيفة وغير مشجعة للاطراف ذات العلاقة.

٢. الالتزام بالافصاح الجيد للبيانات مع شفافية البيانات مما يعزز من مكانة الشركة ويرفع من اسعار اسهمها ويحفز المقرضين والموردين على مساعدة الشركة في حالة الحاجة الى التمويل الاضافي اللازم.

٣. توفير المعاملة العادلة بين المساهمين الصغار والكبار وذلك للمساهمة ببيع اسهم جديدة في المستقبل مما يساعد في توسع الشركة وزيادة ارباحها.

٤. تفعيل العمل في سوق اربيل للاوراق المالية الذي يساهم في تقييم العادل للاسهم العائدة للشركات والذي يعكس نشاطها الحقيقي ، ولكن الملاحظ انه لايمكن تقييم سعر السهم لانه سوق الاوراق المالية غير فعال وكما ان الشركة المبحوثة غير مدرجة في سوق الاوراق المالية.

المصادر

١. اسماعيل ، علي عبد الجابر الحاج علي ، ٢٠١٠، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية ودودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي والصناعي،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط ، الاردن.

٢. التميمي ، عباس حميد ، ٢٠١٢ ، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، www.nazaha.iq.

٣. القشي ،ظاهر و الخطيب، حازم ، ٢٠٠٦ ، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المرجة في الاسواق المالية ، مجلة اربد للبحوث العلمية ، المجلد العاشر ، العدد الاول ، الاردن.

٤. جودة ، فكري عبد الغني محمد، ٢٠٠٨، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ بازل للرقابة المصرفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.

٥. حبوش، محمد جميل، ٢٠٠٧، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.

٦. حداد ، مناور، ٢٠٠٨، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ، بحث مقدم الى "المؤتمر العلمي الأول" حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٥-١٦ تشرين الأول ٢٠٠٨) ، جامعة دمشق ، سوريا.

٧. دباب ،رنا مصطفى، ٢٠١٤ ، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.

٨. دروزة ، سوزان صالح ، ٢٠٠٨، العلاقة بين متطلبات ادارة المعرفة وعملياتها واثرها على تميز الاداء المؤسسي دراسة تطبيقية في وزارة التعليم العالي الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط ، الاردن.

٩. الشحادات، محمد قاسم و عبد الجليل، توفيق حسن ، ٢٠١٢ ، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد٨ ن العدد ١ ، الاردن.

١٠. الشمري ، صادق راشد ، ٢٠٠٨، الحوكمة دليل عمل للاصلاح المالي والمؤسسي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ،ايار ، بغداد ، العراق.

١١. الشيخ، عبد الرزاق حسن، ٢٠١٢، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.

١٢. صهيون نحسن سعيد، ٢٠١٥، مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على اداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.

١٣. فرج الله ، احمد موسى ، ٢٠١٢، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في تطوير الأداء المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية "دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.

١٤. قويدر، اكرم محمد ، ٢٠١٥، مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة،رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ،كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.

١٥. كريم ، سمير، ٢٠٠٣ ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ط٣ ، ٣٥ عمارات العبور، طريق صلاح سالم، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،غرفة التجارة الامريكية – واشنطن ، القاهرة ، مصر.